Received : 12/ 9 / 2024 Accepted : 17/ 11 / 2024 Published : 10/ 7 / 2025

كروفر كليفلاند وسياسته الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية (١٨٨٥-١٨٨٩)

زينب جواد كاظم أ.د. محمد هاشم خويطر

Zainabj973@gmail.com

الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، قسم التاريخ

الملخص

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة الرئاسية الأولى للرئيس كروفر كليفلاند ١٨٨٥-١٨٨٩ إصلاحات عديدة، ففي مجال الخدمة المدنية جعل كليفلاند الكفاءة والنزاهة أساس التعيين وليس الانتماء الحزبي، فضلاً عن قيامه بوضع حد للتمييز العرقي تجاه الزنوج سواء في التعليم أم في الحياة العامة ومحاسبة كل من تسول له نفسه على أذيتهم أو ترهيبهم، وحل مشكلة التعدي على أراضيهم وحقوقهم من قبل البيض حيث وضع قانون دمج البيض مع الزنوج في محاولة حماية الملكية الهندية من البيض اولاً و جعلهم يختلطون مع البيض ويكسبون الثقافة الامريكية ثانياً، كما نجح كليفلاند نوعاً ما في حل المشاكل العمالية والسماح لهم بوضع نقابات خاصة بهم للمطالبة بحقوقهم وحل المشاكل بينهم وبين رؤساء العمل. وبذلك كانت فترة رئاسة كليفلاند استجابة لتحديات عصره بروح المحافظة والتفكير في تنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

الكلمات المفتاحية : الولايات المتحدة ، هايماركت ، التخصيص الهندي ، ويتني سي ويليام

Grover Cleveland and his Domestic Policy in the United States of America (1885-1889)

Zainab Jawad Kazem Asst. Prof. Mohammad Hashem Khwaiter

Al-Mustansiriya University, College of Education, Department of History

Abstract

During Grover Cleveland's first Presidential term 1885-1889, the United States witnessed significant reforms. In the Area of Civil Service, Cleveland Prioritized merit and integrity in appointments rather than party loyalty. He also took steps to address racial Discrimination against African Americans, Ensuring Accountability for those who harmed or intimidated them, Particularly in Education and Public life. Cleveland Addressed Issues Related to land and Property rights by passing Legislation aimed at Integrating African Americans and Protecting their ownership Rights from White settlers. This law Sought to Safeguard Native American Lands while also Promoting Cultural Assimilation. Additionally, Cleveland made some progress in resolving labor issues, allowing workers to form Unions to Advocate for their rights and mediate disputes with Employers. His Presidency was marked by a Conservative approach, Responding to the Challenges of the time with a focus on Organizing Economic and Social Affairs.

Keywords: United States, Haymarket, Indian allotment, Whitney C. William

المقدمة :

قبل تولي كليفلاند الرئاسة، كانت الولايات المتحدة الامريكية تعاني من اضطرابات داخلية كبيرة. فكان نظام الغنائم هو المسيطر على التعيينات، حيث لم يكن الحصول على الوظائف ممكناً إلا لأعضاء الحزب الحاكم، بغض النظر عن الكفاءة والمؤهلات. كذلك، كان العمال يعانون من استغلال شديد من أصحاب العمل، إذ كانوا يُجبرون على العمل لساعات طويلة بأجور منخفضة وفي ظروف بيئية غير صحية، مما أدى إلى انتشار الأمراض بينهم. أما في قطاع التجارة، فكانت شركات سكك الحديد تُمارس سياسات غير عادلة في تحديد أسعار الشحن، مما فاقم الفساد التجاري. وعلى صعيد العملة والنظام المالي، واجهت البلاد تحديات تتعلق بالضرائب

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

والتضخم. فضلاً عن ذلك، كان هناك توتر متزايد في التعامل العرقي، حيث استمرت العنصرية تجاه الأمريكيين من أصول إفريقية في التأثير على حياتهم اليومية، سواء عن طريق القوانين التمييزية أو العنف العنصري. ورغم هذه التحديات المتعددة، استطاع كليفلاند بحكمة ودهاء أن يواجه هذه الأزمات، وحقق بعض التحسينات في الوضع الداخلي للبلاد، وإن ظل التعامل مع القضايا العرقية تحدياً مستمراً.

وصول الرئيس كروفر كليفلاند Grover Cleveland (Woodburn, 1923) الى الرئاسة :

خلال الانتخابات الرئاسية لعام ١٨٨٤ استخدم الحزب الديمقراطي (حسن، ٢٠١٨) والحزب الجمهوري (سليمان، 2012) اقذر الاساليب من اجل وصول مرشحيهم الى الرئاسة كان كروفر كليفلاند هو المرشح عن الحزب الديمقراطي الذي عرف بنزاهته وعدم تلوث اسمه بأي عمل خارج القانون (Webster V. Orville, 1990)، قابله في الجانب الآخر مرشح الحزب الجمهوري جيمس جي بلين James G. Blain (Muzzey, 1934)، الذي كان سجله التاريخي لا يخلو من الفساد المالي (Williams, 2004) ، بدأ الحزب الجمهوري بالبحث في ماضي كليفلاند من أجل فضحه وهزيمته، وبعد بحث مكثف لأسبوعين استطاع الحزب الجمهوري الحصول على معلومة تشير إلى تورط كليفلاند بعلاقة غير شرعية مع سيدة ارملة (Tugwell, 1968) تدعى ماريا كروفتس هالبين Maria Crofts Halpin (Whitney, 1975) وانجابها طفل منه اسمته اوسكار فولسوم كليفلاند Oscar Folsom (Jeffers, 2002) نشرت احدى المجلات الجمهورية مقالاً تحت عنوان "حكاية مشوقة فصل مجهول في تاريخ رجل الدولة"(Post–Dispatch, 1884) واشار بعض الكتاب بأن كليفلاند الذي ترك عشيقته وابنه سابقاً لا يصلح لتولي رئاسة الولايات لكونه شخص عديم المسؤولية (Johnson, 2007)، وبدأ الجمهوريون بإطلاق هتافات بأصوات عالية للاستهزاء من كليفلاند حيث هتف البعض منهم : "امي امي اين ابي" فيجيب الآخرون "والدك في البيت الأبيض ها، ها، ها، " (Tobin, 1961)

على النقيض منه كان جيمس بلين زوجاً صالحاً واباً مخلصاً (Gil, 2011) ، لكن الاخير كان فاسداً مزوراً إذ استطاع الحزب الديمقراطي من الحصول على الكثير من الدلائل التي تدين فساد بلين ومنها رسائله مع مسؤول سكك الحديد جولد((Jay Gould (Ogilvie, 1982) حيث قام بلين بأعطاءه بعض الامتيازات مقابل أن يقوم بدعمه في حملته الانتخابية، واحتوت هذه الرسالة على تحذير "احرق هذه الرسالة" (Kent, 1988) ، وصلت تلك الرسالة الى الحزب الديمقراطي الذين قاموا بهتافات لاستفزاز بلين وهتفوا في الشوارع "بلين بلين، الكذاب من ولاية مين احرق هذه الرسالة". (Johnson, 2007) في حقيقة الأمر أثارت هتافات الجمهوريين الخوف في قلوب الديمقراطيين خاصة بعد إصرار كليفلاند على الظهور وقول الحقيقة فقام بتقديم تصريح يؤكد بأنه فعلاً كان على علاقة مع السيدة هالبين قبل أكثر من ثمان سنوات، وعلى الرغم من شكوكه في حقيقة كونه والد الطفل إلا أنه لم يتخل عن مسؤوليته تجاههم، إذ كان يقدم لهم الدعم المادي (Stebben, 2006) ، ولحسن حظ كليفلاند أن قضية ابنه الغير شرعي انكشفت قبل الانتخابات بمدة زمنية استطاع الناس فيها تناسي الأمر (Zakaria, 1999).

اما بلين فبدأت فضائحه الواحدة تلو الاخرى تظهر للشعب، ابتداءً من سرقة أصوات الناخبين ثم حضوره اجتماع القس الدكتور صموئيل بورشاد (Samuel Burchard)(White, 1924)الذي أعلن في خطابه "لن نسلم اصواتنا لحزب اصله من الروم والرومانية والتمرد" (Summers, 2000)، سمع أحد جواسيس الحزب الديمقراطي الذي كان ينتمي إلى المذهب الكاثوليكي خطاب بورشاد فأسرع ليبشر حزبه بما سمع (Lederer, 2009) ، بدأ الحزب الجمهوري بنشر قصاصات في كل المناطق الكاثوليكية في نيويورك (New York) (Stewart, 2003) كتب في تلك القصاصات "الروم والرومانية والتمرد" كما أشارت المنشورات على موافقة بلين لكلام القس إلا أن بلين صرح فيما بعد عن رفضه لهذا الكلام وجاء تصريحه متأخراً فقد سمع جميع كاثوليك نيويورك تصريح القس وسكوت بلين (Johnson, 2007, p. 68).

لم يكتف بلين بهذه الاخطاء فوقع في خطأ آخر في الأسبوع نفسه، وذلك عند قيام رفاقه بدعوته لتناول وجبة العشاء في مطعم ديلمونيكو (Delmonico) (Davis, 2011)، في صباح اليوم التالي نشرت المجلات في نيويورك صور كاريكاتورية لعشاء بلين الفاخر، في حين كانت تقف عائلة فقيرة خلف الزجاج وتنظر بحسرات لطعام بلين (Batchelder, 2008)، كل هذه الاحداث ادت الى تراجع عدد المؤيدين لبلين، وقبل أيام من الانتخابات أصبحت المنافسة بين الاثنين شرسة ونسب المؤيدين لكلا الطرفين متقاربة، وفي يوم الانتخابات ٤ تشرين الثاني ١٨٨٤ صوت كليفلاند في مدينة بوفالو ثم توجه بالقطار إلى مدينة الباني لأنتظار النتائج.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

كانت نتائج الانتخابات متقاربة للغاية بين كلا الطرفين، وبعد الانتهاء من احتساب الأصوات علم كليفلاند بأنه فاز بولاية نيويورك بفارق ١٪ والتي بلغت ١١٤٩ صوت كما أنه فاز في الولايات الثلاث نيوجيرسي (New Jersey) (Doherty, 2003) واندیانا (Indiana) و كونيتيكت , (Connecticut) (Hollister, 1855) وفاز بنسبة ٩٨٦,٨٧٤,٤ في التصويت الشعبي، بينما حصل على أغلبية ٢١٩ صوت في التصويت الانتخابي.

أما بلين فكان مجموع الاصوات التي حصل عليها في التصويت الشعبي ٩٨١,٨٥١,٤، و ١٨٢ في التصويت الانتخابي، وبذلك خرج بلين مهزوماً في هذه الانتخابات (Kent, 1988, p. 47)

بعد تلك المنافسة استطاع كليفلاند أن يظفر بالرئاسة وكان أول رئيس ديمقراطي يدخل الى البيت الابيض بعد جيمس بيوكانان (James Buchanan) حيث دخل البيت الأبيض في ١ كانون الثاني ١٨٨٥ ، (زاوتر، 2006) وبعد استقراره في منصبه الجديد باشر كليفلاند أعماله الإصلاحية لانتشال الولايات الامريكية من التوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت تعانيها.

اولاً : الأوضاع الاجتماعية أثناء رئاسة كليفلاند

١- إصلاح الخدمة المدنية

كان كليفلاند أول الداعمين لقانون الخدمة المدنية أو ما يسمى قانون بندلتون (Horn, 1960) (Pendleton) ، رافضاً ومستنكراً قيام الرؤساء السابقين باعتمادهم نظام الغنائم (System Spoils) (George, 1985) , وهو أول من صوت على قانون بندلتون لعام ١٨٨٣ من اجل اصلاح الخدمة المدنية، حينها كان يشغل منصب حاكم ولاية نيويورك، وحينما تولى رئاسة الولايات المتحدة كان الكثير من المنتمين للحزب الديمقراطي يعتقدون بأنهم سيحصلون على المناصب التي يريدونها لكن الرئيس العادل خيب امالهم فقد جعل الجدارة والكفاءة اساس التعيين بغض النظر عن انتمائهم الحزبي، واعلن انه لن يقبل توظيف اي شخص لأجل انتمائه السياسي (Clarke, 1888) ، كما أنه قام بتطمين أصحاب الوظائف من الحزب الآخر أن وجوده في الرئاسة لن يتعرض لوظائفهم بل سيكون واجبه حماية مصالحهم. (زن، 2005)

وبذلك يكون كليفلاند قد اعتمد في برنامجه الإصلاحي في الخدمة المدنية على أمرين هما :

أ- **الإصلاحات في التوظيف :** وفي هذا السياق قام كليفلاند، بالتركيز على تحسين عمليات اختيار الموظفين، تعنى هذه الإصلاحات بضمان أن يتم اختيار الموظفين استنادًا إلى معايير الكفاءة والأهلية دون تأثير التدخلات السياسية، وتم تطوير إجراءات توظيف تشدد على تقييم المهارات والقدرات الفنية للمرشحين، مما ساهم في تحسين جودة القوى العاملة الحكومية. (Young, 2003)

ب- **محاربة الفساد :** كما اهتم كليفلاند بمحاربة الفساد داخل الحكومة، حيث اتخذ إجراءات لتعزيز شفافية العمليات المالية والإدارية، وقام بتطوير آليات رصد ومكافحة الفساد، مع التركيز على جعل أنشطة الحكومة أكثر شفافية ومتابعة للمواقف التي قد تؤدي إلى الفساد، فضلاً عن قيامه بفصل بعض الموظفين المتخاذلين والمقصرين في عملهم وبذلك استطاع من تقليل الفساد في الوظائف العامة، فقد كان قانون الخدمة المدنية لا يمانع بفصل من لا يقوم بتأدية واجبه ولكنه يمنع من قيام الرئيس بتبديل موظف بموظف آخر حسب انتمائه الحزبي. (Bergh, 1909)

٢- المعاشات التقاعدية

عند انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (American Civil War) (حسين، ٢٠٠٦) بدأت الحكومة الفيدرالية بتقديم الإعانات المالية للمحاربين القدامى المشاركين في الحرب من أجل الاتحاد، فقد حصل الأمريكيون الذين استطاعوا النجاة من الحرب على رواتب تقاعدية.

اختلف الراتب من شخص الى اخر حسب إصابته وضرره في الحرب ومدة خدمته، كما حصل عوائل الموتى على الدعم المالي. (Ochester, 2004)

ضغطت منظمات المحاربين القدامى على الكونغرس من أجل توسيع امتيازاتهم، وكان للمحاربين القدامى حق الاستئناف إذا رفضت طلباتهم، وتقديمها مباشرة أمام أعضاء الكونغرس المحليين، تم تقديم مشاريع قوانين تستهدف زيادة الإعانات والرواتب التقاعدية، وافق الكونغرس على هذه المطالب دون دراستها، ثم أرسلت للرئيس كليفلاند للتوقيع عليها وجعلها مطالب قانونية.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

في ربيع ١٨٨٦، امتلأ مكتب الرئيس بهذه المطالب التي كانت تنتظر توقيعه عليها، الا ان كليفلاند أصر على دراسة كل حالة مقدمة إليه فوجد أن بعض هذه الحالات مبررة (Glasson, 1918)وبعضها غير حقيقية والبعض الاخر لا تستحق التوقيع عليها، واوصلت بعض هذه الحالات نظام المعاشات الى الانهيار فقام شخص بتقديم طلب للحصول على معاش بسبب كسر في قدمه وبعد التحقيق ثبت أنه تعرض لهذا الكسر قبل الحرب الاهلية، وعلى عكس الرؤساء السابقين ، كان كليفلاند يقوم بدراسة جميع المشاريع التي تعرض في مكتبه الرئاسي، وكان يحكم في كل مرة دون النظر الى الانتماء الحزبي، ويوقع على الصادقين ويحاسب المحتالين , (Grady, 1892) كما انه رأى ان هذه الاستثنافات الغير نزيهه هي احدى انواع السرقة العامة، وتعدي على حقوق القدامى المستحقين فعلاً للمعاشات التقاعدية ولخدمات الحكومة، اثار نقض كليفلاند وتقليصه لحقوق المحاربين القدامى غضب أعضاء الكونغرس إلا أنه لم يهتم لذلك واستمر بنقضه لأي طلب يشعر بأنه لا يستحق الموافقة، وبذلك كان كليفلاند أول رئيس منتخب عاش ظروف الحرب ولم يشارك بها لذلك اعتقد المحاربين بأن كليفلاند لا يقدر خدماتهم (Glasson, 1918)

٣- التعامل العرقي

عند تولي كليفلاند رئاسة الولايات الامريكية ، كانت هذه المرة الاولى التي يمسك فيها الحزب الديمقراطي زمام الحكم منذ عام ١٨٥٦، لذلك خشي السود الذين يعيشون في الجنوب من أن تجلب الإدارة الجديدة النقمة عليهم وتعيدهم الى تدهورهم السابق والى حقوقهم المسلوبة (Kovler, 1992)

عاش السود في الشمال والجنوب بقلق كبير خوفاً من أن تكون الرعاية الفيدرالية للبيض فقط، سعى الرئيس كليفلاند لإزالة خوف السود من الإدارة الجديدة، كما سعى ايضاً بإدراجهم في مناصب الدولة، حتى أنه خلال خطاب تنصيبه قام بأعطاء وعد للسود بأن يكون عادلاً ومتساوياً في إعطاء الحقوق لجميع السكان على اختلاف اعراقهم بقوله "لا يوجد أي مبرر بشأن قلق السود الأحرار من الحكومة الجديدة، وأن الحكومة مسؤولة عن أمن وحماية الأحرار في كل مكان والحفاظ على امتيازاتهم ووظائفهم بموجب الدستور وتعديلاته" (Grossman, 1976)

لجأ كليفلاند الى استخدام سلطته التنفيذية وطرد كل من سولت له نفسه على ترهيب الزنوج او التعرض لهم في الانتخابات المحلية لعام ١٨٨٣، وكان من بينهم مدير مكتب البريد لمقاطعة كوبيا، ميسيسيبي، جي لـ. ميد (G. L. Meade) ولم يكن ميد عبرة لمن بعده فقد حدثت حادثة مشابهة لحادثة ميد أثناء رئاسة كليفلاند، حيث قام المدعي العام جي بي هاريس (J. B. Harris) بمضايقة السود في الانتخابات المحلية في مقاطعة جاكسون(Jackson) (Gannett, 1905) ، ولاية ميسيسيبي (Mississippi)، لم يصبر كليفلاند على تلك الاساءة فقام بأرسال تعليماته الى النائب العام اغسطس اج. جارلاند (Augustus H. Garland). (Newberry، 1908) ليقوم بالتحقيق حول الحادثة والتأكد من صحة وقوعها. (Kovler, 1992)

أرسل جارلاند كتاب شديد اللهجة الى هاريس يحتوي على تصريح بعض المجلات بقيام المدعي العام بترهيب وتعنيف السود لمنعهم من الإدلاء بأصواتهم، كما منع أصحاب البشرة السوداء من قيامهم بالترشح لأي منصب ذا قيمة، بقي جارلاند مصراً على أن يقوم هاريس بتقديم افادته حول ذلك الاتهام وهل كان له دور فعلاً في هذه الأحداث، سافر هاريس الى العاصمة واشنطن (Washington) (Lewis, 2015)حيث اقامة الرئيس كليفلاند، وقد وجه الأخير توبيخاً لهاريس عن فعلته بعد التأكد من قيامه بترهيب السود، مخاطباً اياه بأنه قد عرض الادارة للحرج والتشكيك في عدالتها، وامر الرئيس كليفلاند أن يقوم هاريس على الفور بتقديم استقالته قبل أن يقوم الرئيس كليفلاند بطرده من عمله. (Kovler, 1992)

اكد كليفلاند على حق السود بالتعيين في المناصب الدبلوماسية ، كما أنه بقي على خطى الجمهوريين في نهجهم بتعيين الوزراء السود في الدول السوداء في كل من هاييتي (Ayiti) وليبيريا (Liberia)، كما أنه قام بأصدار امر تعيين بحق رجل اسود برتبة قنصل في لواندا (Luanda) عاصمة أنجولا (Angola)، وبذلك بدأت العلاقات الاجتماعية بالتقارب بين كلا العرقين.

وفي ٤ آذار ١٨٨٦، حصل اقوى حدث للسود في عهد كليفلاند عندما قرر الأخير بتعيين جيمس كامبل ماثيوز (James C. Matthews) (Smith, 1993) وهو محامي اسود من مقاطعة ألباني (Albany)، ولاية نيويورك، بمنصب مسجل الأراضي في العاصمة واشنطن بدلاً عن فريدريك دوغلاس (Frederick Douglass) (McFeely, 1991) كان أمر تعيين ماثيوز كالصاعقة على سكان واشنطن الذين اعترضوا على تعيينه بحجة أنه ليس من واشنطن، لكن الحقيقة التي كانت وراء رفضهم، أنهم كانوا رافضين

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

فكرة تعيين رجل اسود في هذا المنصب الكبير (Kovler, 1992, p. 141). بقيت الاعتراضات من كلا الحزبين إلا ان قرر الجمهوريون في مجلس الشيوخ وضع حد لهذا التعيين وتحديد مصيره، ووضحوا أن سبب رفضهم لهذا التعيين ان ماثيوز ليس من واشنطن لذلك فإنه جاهل بأوضاع العاصمة (Grossman, 1976, p. 115) ، وبعد معركة حادة في مجلس الشيوخ حول موضوع تعيين ماثيوز انتصر تحالف مكون من ٢٩ جمهوري و٨ ديمقراطي رافضاً لأمر التعيين بينما الداعمين كانوا فقط ١٣ ديمقراطي وجمهوري واحد ، وعلى الرغم من التصويت إلا أنه في ٣١ تموز من العام نفسه أصدر الرئيس كليفلاند أمر بتعيين ماثيوز مؤقتاً لشغل ذلك المنصب، وفي كانون الأول ١٨٨٧ عقد مجلس الشيوخ جلسة اخرى، وفيها تم اعادة ترشيح ماثيوز للمرة الثانية، الا أنه خسر مرة أخرى بالتصويت إذا رفض هذا الترشيح ٢٢ عضو جمهوري و ٩ أعضاء ديمقراطيين. أما من وافق على تنصيبه مرة أخرى فقد كانوا ٣ جمهوريين و ١٤ ديمقراطي.

رأى كليفلاند اصرار اعضاء مجلس الشيوخ على رفض ماثيوز لذلك قرر بتعيين جيمس ام. تروتر (Dorman, 1998)، من ماساتشوستس (رضا، ٢٠١٧) (Massachusetts)، ورغم أن تروتر كان ايضاً أسود فضلاً عن كونه يسكن خارج واشنطن الا أن الجمهوريين في مجلس الشيوخ قرروا هذه المرة الالتزام بالصمت والموافقة على هذا التعيين، وفي ٣ آذار تسنم تروتر منصبه الجديد كمسجل للأراضي في العاصمة، وفي هذه المرة كان التزام الجمهوريين بالصمت يعود الى وضعهم هذه الخطة من أجل تقليل الانتقادات والضغوط من جانب السود. (Ochester, 2004, p. 51)

ثانياً: الأوضاع السياسية

١- شغب هايماركت (Haymarket)

في عهد الرئيس كليفلاند، كانت قضية حقوق العمال من أكثر القضايا إثارة للجدل، بدأ الصراع بين العمال والإدارة يتصاعد بسبب استغلال أرباب العمل للعمال عبر تخفيض أجورهم وتسريح الكثير منهم. (Green J. , 2007)

في ١آيار ١٨٨٦، شهدت شيكاغو (Brent, 2003) (chicago)احتجاجات من قبل حوالي ٢٠٠٠ عامل يعملون في صناعة عربات القطار وسكك الحديد، اعتراضاً على تقليل أجور الموظفين المتبقين بمقدار الثلث.

العمال الذين كانوا يعملون وفق نظام الأجر بالقطعة، كانوا مضطرين للعمل لساعات طويلة للحصول على ما يكفيهم يوميًا، مما زاد الضغط عليهم. في ظل هذه الظروف، بدأت النقابات العمالية بالتشكل للدفاع عن حقوق العمال والمطالبة بتخفيض ساعات العمل وتحسين الأجور. (Green J. , 2007)

بدأ العمال بتشكيل النقابات العمالية والانضمام إليها لتكون الممثلة عنهم ، وقاموا بتنظيم الإضرابات السلمية وترك المصانع لحين الاستجابة لمتطلباتهم، إلا أن أصحاب العمل رفضوا تقديم أي تنازلات بحجة أن تشغيل المصانع يتطلب استثمارات كبيرة، مما يجعلهم يعتقدون أن لهم الحق في تحديد أجور العمال (Grady, 1892, p. 168). في هذا المناخ، دعا الأناركيون (Buckley, 2011) إلى تكثيف الإضرابات وترك المصانع، مما زاد من حدة التوتر في البلاد.

في يوم الثلاثاء ٤ آيار، اجتمع عدد من العمال المضربين بالقرب من ميدان هايماركت في شيكاغو لمناقشة استراتيجياتهم القادمة بشأن الإضراب الذي كان يعبر عن احتجاجهم ضد ظروف العمل السيئة وتخفيض الأجور. (جنيفير، ٢٠٢٢)

مع مرور الوقت، وتحديدًا بعد حوالي ثماني ساعات من التجمع، تحركت مجموعة من الشرطة تضم حوالي ٢٠٠ ضابط وجندي بقيادة الضابط ويليام وارد (William Ward) من محطة شارع ديسبلينز إلى موقع الاجتماع. وصلوا إلى مسافة حوالي ١٠٠ متر من مكان تجمع المضربين، وفي هذه الأثناء بدأت الأمطار تتساقط، مما أدى إلى تفرق العديد من الحاضرين.

وفي الساعة العاشرة مساءً، وعلى الرغم من أن عددًا من الحاضرين قد غادروا المكان بسبب الطقس، تدخلت الشرطة لتفريق الباقين بطريقة سلمية في البداية، دون وقوع اشتباكات. كانت الشرطة تحاصر المكان لضمان عدم حدوث أي أعمال عنف أو فوضى. (Messer Kruse, 2012)

أثناء قيام الشرطة بتفريق باقي العمال المضربين، قام أحد الأشخاص بإلقاء قنبلة ديناميت على الشرطة التي كانت تحاول تفريق الحشد بسلام. أدى الانفجار إلى مقتل خمسة من الضباط وإصابة العشرات، مما أحدث فوضى بين الطرفين. ردت الشرطة بإطلاق النار على المضربين، مما أسفر عن مقتل ثلاثة منهم وتصاعد أعمال الشغب التي انتهكت الحريات المدنية. (لينسكي، ٢٠٢١)

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

تم القبض على ثمانية أشخاص من الأناركيين، واتهموا بالتسبب في الحادث. حكمت المحكمة على أربعة منهم بالإعدام شنقًا، وانتحر أحدهم، بينما سجن الثلاثة الآخرون. في وقت لاحق، تم العفو عن السجناء المتبقي (تاونزند، ٢٠١٤).

لم يتدخل الرئيس كليفلاند مباشرة في الحادث، لكنه أبدى اهتمامًا بمشاكل العمال وأصحاب العمل. وفي ٢٢ نيسان ١٨٨٧، قام كليفلاند بمخاطبة الكونغرس بشأن قضية العمال وضمان حقوقهم، ليكون أول رئيس أمريكي يتحدث عن قضية العمال بشكل مباشر. وأكد كليفلاند على أهمية الاعتراف بحقوق العمال وضرورة تحسين ظروفهم لتحقيق ازدهار البلاد. كما قام بتوقيع قانون يجعل النقابات العمالية الوطنية قانونية، مما شكّل تحولًا هامًا في التعامل مع قضايا العمال. (Messer Kruse, 2012, p. 295)

٢- إصلاح البحرية

خلال مدة رئاسة كليفلاند، كانت البحرية الأمريكية تعاني من التدهور بشكل مطرد منذ الحرب الأهلية. وفي سعيه لتعزيز القوة البحرية للولايات المتحدة، عمل كليفلاند على بناء قوة بحرية حديثة قادرة على حماية السواحل الأمريكية. لهذا الغرض، قام بتعيين المحامي ويليام كولينز ويتني (William C. Whitney) (Hirsch M. , 1969) كوزير للبحرية. عمل ويتني سابقاً في شركة ستاندر اويل (Standard Oil) العملاقة، ما أضاف إلى خلفيته الإدارية والمالية قبل أن يتولى هذا المنصب. (Messer Kruse, 2012, p. 295)

في ١٣ شباط ١٨٨٦، ناقش مجلس النواب إصلاحات البحرية الأمريكية، حيث مثل ويتني الشؤون البحرية. خلال هذه الجلسة، قدم مشروع قانون يهدف إلى تحديث البحرية عبر زيادة التحصينات البحرية، مؤكدًا على أهمية الطرادات صغيرة الحجم ذات الوزن ٣٠٠٠-٥٠٠٠ طن، لسرعتها ومرونتها في إرباك سفن العدو. كما أوصى بإنتاج طرادات مدرعة أثقل وزنًا ٦٠٠٠ طن ومزودة بالأسلحة، بتكلفة لا تتجاوز ٥.٢ مليون دولار لكل سفينة، باستثناء تكلفة التسلح، فصلاً عن ذلك، دعا ويتني إلى إدخال زوارق طوربيد، وهي مراكب صغيرة وسريعة مخصصة لمهاجمة السفن الكبيرة المدرعة، بتكلفة ٤٠٠ ألف دولار لكل زورق (Parker, 1909). كما شدد على ضرورة إنشاء ساحة بحرية متكاملة، مجهزة بكل المعدات اللازمة لصناعة السفن، مشيرًا إلى أن تكلفة إنشاء الساحات البحرية مرتفعة، لكنها استثمار ضروري لتعزيز القدرة البحرية. ولضمان نجاح هذه المشاريع، دعا إلى تعيين مقاولين أكفاء لضمان تنفيذ البناء وفقًا للمعايير المطلوبة وتحقيق النتائج المرجوة.

فضلاً عن جهوده السابقة، قام ويتني بإجراء مسح شامل لحالة البحرية الأمريكية، ووجد أن الأسطول كان يضم عددًا من السفن الخشبية القديمة والمتهالكة التي لم تعد صالحة للاستخدام. في تقريره الذي قدمه في حزيران ١٨٨٧، كشف أن هناك ٢٦ سفينة خشبية لا تزال تعمل في المياه الأمريكية. وصف رئيس لجنة الشؤون البحرية، هيلاري أي. هربرت (Hilary A. Herbert)، هذه السفن بأنها "متهالكة"، مشيرًا إلى أن أفضل سفينة من بينها لن تستمر لأكثر من عشر سنوات، في حين أن الأضعف قد لا تصمد سوى لعام واحد. كما أكد أن بعضها لا يمكنه الإبحار دون عمليات صيانة متواصلة. (Runyan, 1994)

أمام هذا الوضع، فكر ويتني في كيفية التعامل مع هذه السفن وخلص إلى أن الحل الأنسب هو تفكيكها وبيع أجزائها، والافادة من عائداتها لشراء معدات حديثة. ذلك لأن الكونغرس كان متحفظاً في تخصيص الأموال اللازمة لتجديد البحرية. فضلاً عن ذلك، طلب ويتني من الكونغرس توفير سفن حديثة لحماية السواحل، وقد حصل على موافقتهم لهذا الطلب.

ومع ذلك، لم يتوقف ويتني عند هذا الحد، بل أصر على ضرورة زيادة المخصصات المالية بشكل عاجل لإجراء الإصلاحات الضرورية للبحرية. وحذر من أن استمرار نقص التمويل سيؤدي إلى انهيار البحرية الأمريكية في المستقبل القريب. كما شدد على أن عدم الكفاءة والتدهور الحاليين يعودان بشكل رئيسي إلى نقص الموارد المالية، وأنه إذا استمر الوضع على هذا المنوال، فإن ساحات بناء السفن ستصبح عاجزة عن تجهيز وصيانة السفن بالشكل المناسب، مما يهدد مستقبل البحرية الأمريكية. (Hirsch D. M., 1969)

خاطب الرئيس كليفلاند الكونغرس طالبًا زيادة المخصصات المالية، لتمكين وزير البحرية ويتني من استكمال مهامه الإصلاحية بأفضل صورة.في ٣ تموز، وافق الكونغرس على توسيع البحرية عبر إصدار قانون الاعتمادات البحرية (Naval Appropriations)، الذي غطى المخصصات المالية لعامي ١٨٨٦ و ١٨٨٧. نص القانون على بناء زورقين حربيين فولاذيين، يزن كل منهما ١،٧٠٠

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

طن، بتكلفة تقدر بحوالي ٧٦٧،٠٠٠ دولار لكل زورق. فضلاً عن ذلك، تم التخطيط لبناء مدمرتين فولاذيتين، وتم إنجازهما بالفعل. بلغت سرعة المدمرة ١٩ عقدة في الساعة، بينما وصلت تكلفة كل واحدة إلى حوالي ٥.٢ مليون دولار (زن، 2005)

نجح ويتني في تأسيس شركة بحرية لتجارة الصلب كجزء من جهوده لتحديث البحرية، واستطاع شراء الصلب بأسعار مخفضة من مصانع كارنيجي (Carnegie). بفضل هذه الإنجازات، تحققت ثمار جهود ويتني في بناء قوة بحرية أمريكية حديثة وفعّالة. (Hirsch M. , 1969, p. 297)

كان الرئيس كليفلاند فخورًا بالإصلاحات والتطورات التي أدخلها على القوة البحرية الأمريكية خلال مدة حكمه. وعبر عن ذلك بفخر وسخرية من الحالة المتدهورة التي كانت عليها البحرية قبل توليه الرئاسة، عندما خاطب الكونغرس قائلاً: "كانت بحرية الولايات المتحدة تتألف من أربعة عشر مدمرة ذات برج واحد، لا يعمل أي منها ولا يمكن الاعتماد عليها في حماية المياه الأمريكية، فضلاً عن خمس سفن فرعية صغيرة من الدرجة الرابعة، وسبع وعشرين سفينة مطوفة، ثلاث منها فقط من الحديد، بينما كانت البقية الأربع والعشرون مصنوعة من الخشب وجميعها في حالة متقدمة من التدهور".

تحت قيادة كليفلاند ووزيره ويتني، تم تقليص نسبة شراء الإمدادات من السوق المفتوحة من أكثر من ٥٠٪ في السياسات السابقة إلى أقل من ١١٪ بنهاية إدارة كليفلاند. هذه الإجراءات، فضلاً عن بناء سفن جديدة واستكمال المشاريع قيد التنفيذ، إلى جانب توفير الدروع والمدافع الحديثة، أسهمت بشكل كبير في تقليل تكاليف القطاع البحري. وقد أشاد كليفلاند بشكل خاص بقدرات ويتني الإصلاحية، مؤكدًا على كفاءته وقوة شخصيته، وعده جديرًا بالمسؤولية الملقاة على عاتقه في تحديث البحرية (Otfinoski, 2011)

ثالثاً : الأوضاع الاقتصادية

١- التعريفة الجمركية

كانت مسألة التعريفة الجمركية المرتفعة واحدة من أهم القضايا التي شغلت الشارع الأمريكي خلال مدة رئاسة كليفلاند. (Petersham, 1953) في ذلك الوقت، كان الصناعيون ورجال الأعمال المنتمون للحزب الجمهوري يدعون إلى فرض تعريفة جمركية عالية على البضائع المستوردة، بهدف حماية مصالحهم وتقليل المنافسة الأجنبية في السوق الأمريكي. على الرغم من أن كليفلاند لم يكن خبيراً في الشؤون الجمركية في بداية رئاسته، إلا أنه كان يؤمن أن التعريفات الجمركية المرتفعة تضر بالمستهلك الأمريكي من خلال زيادة أسعار السلع، مما يؤدي إلى اختلال في التوازن التجاري.

مع إدراكه لهذا التأثير السلبي، أصر كليفلاند على دراسة التعريفة الجمركية والبحث عن حلول مناسبة. في الوقت ذاته، قدم الديمقراطيون وعودًا بمراجعة التعريفة الجمركية لتكون أكثر عدالة وتتناسب مع مصالح جميع الفئات، بينما وافق الجمهوريون على إصلاح الأخطاء في النظام الجمركي وخفض الفائض المالي الذي كانت تولده هذه التعريفات.

كما تلقى كليفلاند طلبات من مصلحين جمهوريين – والذين كان لهم دور في فوزه بالانتخابات الرئاسية لعام ١٨٨٤، تدعوه إلى إصلاح نظام التعريفة الجمركية. كان كليفلاند أيضاً على علم بالمؤتمر الوطني الذي عقده التجار ومصلحو الإيرادات في شيكاغو عام ١٨٨٥، والذي طالب بمراجعة شاملة للتعريفات الجمركية لتصحيح النظام الاقتصادي المتأثر بتلك الرسوم المرتفعة. (Welch, 1988)

في عام ١٨٨٦، بدأت مطالب إصلاح التعريفة الجمركية تكتسب زخمًا كبيرًا، خاصة في الولايات الغربية والوسطى من الولايات المتحدة. وانعكس هذا التأثير في انتخاب صامويل سوليفان كوكس (Samuel Sullivan Cox) عضوًا في الكونغرس، حيث دعمت حركة إصلاح التعريفة الجمركية في نيويورك حملته الانتخابية بنشاط. في الوقت نفسه، بدأ المزارعون الجمهوريون في ولايات مثل إنديانا، و أيوا (Iowa)، ومينيسوتا (Minnesota) يطالبون بإعفائهم من الضرائب التي كانت تُفرض بشكل غير عادل في الولايات الشرقية (Young, 2003, p. 35).

في رسالته السنوية الثالثة لعام ١٨٨٦، ركز الرئيس كليفلاند على القضايا الرئيسية المرتبطة بالتعريفات الجمركية المرتفعة، مثل التبذير المالي، الابتزاز التجاري، وارتفاع تكاليف المعيشة. كان كليفلاند مدركًا أن سياسات الحماية التجارية كانت ترفع أسعار السلع

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

على المستهلكين الأمريكيين، وهو ما اعتبره غير عادل. لذلك، سعى إلى تسليط الضوء على هذه المشاكل لبدء النقاش حول ضرورة إصلاح النظام الجمركي.

عندما انعقد المؤتمر الخمسون للحزب الديمقراطي في ٥ كانون الأول ١٨٨٧، كان كليفلاند أكثر تصميمًا على دفع عجلة الإصلاح قدمًا. كان يهدف إلى تشجيع خفض التعريفات الجمركية، وحرص على صياغة كل كلمة في رسالته بعناية فائقة لضمان توصيل فكرته بوضوح. رغم الضغوط التي كانت تدعوه لعقد جلسة خاصة حول الفائض المالي المتزايد، أصر كليفلاند على أن الإصلاح الجمركي هو الأولوية القصوى. بعد إتمام رسالته، شعر بالرضا الكبير عن النتائج، وعلق لصديق قائلاً: "لقد انتهيت من رسالتي، أعتقد أنها جيدة جدًا" (Ellen, 2003)

في ظل الأزمة المالية التي كانت تواجهها الولايات المتحدة خلال مدة رئاسة كليفلاند، أعرب الرئيس عن رغبته القوية في تقليل الضرائب. كان يرى أن الضرائب المرتفعة تؤثر سلبًا على حجم التداول المالي وتثقل كاهل الاقتصاد. كما أشار إلى أن الحكومة جمعت فائضًا كبيرًا من الأموال في الخزانة، وهذا الفائض ناتج عن فرض رسوم وجباية إضافية لا تتناسب مع احتياجات الحكومة الفعلية. أعلن كليفلاند أن أي زيادة غير مبررة في الضرائب تعد ابتزازًا وخيانة لمبدأ العدالة، مؤكدًا أن الرسوم يجب أن تكون متوافقة مع متطلبات الحكومة بشكل دقيق واقتصادي، دون فرض أعباء غير ضرورية على المواطنين (Joanne, 1994)

في عام ١٨٨٨، شهد الكونغرس نزاعًا إجرائيًا كبيرًا حول تعيين رئيس مجلس النواب. خلال هذا الصراع، لم يكن النصاب القانوني المطلوب لاتخاذ القرارات متاحًا، مما أدى إلى تعقيد العملية. رغم هذا، تمت إعادة انتخاب جون جي كارلايل (John G. Carlisle)، الديمقراطي من ولاية كنتاكي، كرئيس لمجلس النواب للمرة الثانية بفارق ١٦ صوتًا عن منافسه توماس بي ريد (Thomas B. Reed)، الجمهوري الحمائي من ولاية ماين (Otfinoski, 2011, p. 42)

بعد انتخاب جون جي كارلايل كرئيس لمجلس النواب، بدأ بالإعلان عن نواياه لإصلاح التعريفة الجمركية، وذلك بتعيين روجر كيو ميلز (Roger Q. Mills)، الديمقراطي من تكساس، رئيسًا للجنة الطرق والوسائل، التي كانت من أهم اللجان في مجلس النواب. رغم أن ميلز لم يكن مشهورًا آنذاك، رغم خدمته في الكونغرس لمدة خمسة عشر عامًا، إلا أنه سرعان ما اكتسب شهرة بسبب تفانيه في قضايا التعريفة الجمركية وإخلاصه للعمل على الإصلاحات الاقتصادية (Joanne, 1994, p. 12)

وصفه أحد المراقبين بأنه "شخص فعال ومتحمس"، حيث كان قادرًا على قيادة الجهود بفعالية سواء في حالات الانتصار أو في مواجهة التحديات الكبرى. خلال شهري كانون الثاني وشباط من عام ١٨٨٨، انتشرت الكثير من الشائعات والتكهنات حول تحركات ميلز، حتى اتهم بأنه كان يعمل على صياغة قانون يتناغم وتطلعات الرئيس كليفلاند منذ أولى المؤتمرات التي عقدت سرًا في بيت ريفي للرئيس كليفلاند (Ochester, 2004, p. 49)

في ربيع عام ١٨٨٨، أكمل ميلز دراسته لمشروع قانون يتعلق بالتعريفة الجمركية وقدمه إلى الكونغرس للنقاش والتصويت. كان القانون الذي اقترحه يتضمن عدة بنود رئيسية، منها:

1. تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ٧٪، مما يعكس انحيازًا لدعم المنتجات التي من شأنها تعزيز اقتصاد الجنوب (زاوتر، 2006)
2. منع تراكم الفائض في الإيرادات الحكومية عن طريق خفض الضرائب المبالغ فيها وغير العادلة. وعد هذا الفائض يمكن أن يؤدي إلى إنفاق حكومي متهور، في حين يجب ترك المزيد من الأموال في أيدي الشعب.
3. توسيع قائمة المواد المشمولة بالتعريفة الحرة، مما يعني إضافة مواد أولية يمكن استيرادها بدون فرض رسوم جمركية. كما خفض الرسوم على المواد الأخرى بنسبة تفوق ٣٥٪.
4. تبسيط نظام الضرائب وجعله أكثر عدالة، حيث اقترح ميلز فرض الرسوم بناءً على الوحدات مثل الرطل أو اليارد بدلاً من القيم المالية، بهدف جعل النظام أكثر شمولية وتشجيع استخدام المواد والمنتجات المحلية (Joanne, 1994, p. 9)

عندما تم عرض مشروع قانون ميلز الخاص بالتعريفة الجمركية في الكونغرس، واجه معارضة قوية، وخاصة من ممثل ولاية (Michigan) يوليوس سي بوروز (Julius C. Burrows)، الذي اعترض وشكك في مصداقية هذا القانون. اتهم بوروز الحزب الديمقراطي بصياغة القانون في الخفاء ووجه انتقادات حادة له، لكنه في المقابل تلقى أيضًا بعض الثناء. وصفه أحد المؤيدين بأنه "علاج لأمريكا من آفة التعريفة الجمركية وسرطان التضخم".

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

لكن مناصري سياسات الحماية التجارية كانت لديهم وجهة نظر مغايرة تمامًا. فوصفوا قانون ميلز بأنه "قانون قاسٍ وشرير وضعه أعداء الصناعة الأمريكية"، اذ رأوا أن القانون يستهدف دعم القطن والسكر الجنوبيين على حساب السكر والخشب الشماليين، وهو ما عدوه انحيازًا واضحًا للجنوب. بذل الجمهوريون جهودًا كبيرة للدفاع عن معدلات الرسوم الجمركية السابقة، حيث كانوا يعدون الرسوم المرتفعة دعامة أساسية لحماية الشركات الأمريكية من المنافسة مع السلع المستوردة الرخيصة (Ellen, 2003)

بعد ثلاثة أشهر من النقاشات والدراسة داخل الكونغرس، وافق مجلس النواب على القانون، ولكن مجلس الشيوخ، الذي كان يسيطر عليه الجمهوريون، رفضه. على الرغم من دعم الرئيس الديمقراطي كليفلاند لهذا القانون، ورغبته في توقيعه، فقد فشل في النهاية بسبب رفض مجلس الشيوخ.

كان المزارعون في الجنوب والغرب من أبرز المؤيدين للقانون، حيث اعتقدوا أن التعريفة الجمركية المنخفضة ستوفر لهم سلعًا مستوردة بأسعار منخفضة، وهو ما يناسب مصالحهم الاقتصادية. ومع انتهاء جلسة الكونغرس في تموز، تم إغلاق ملف القانون بشكل كامل، مما أدى إلى تعطيله وعدم تطبيقه (Korzi, 2004)

٢- الفضة والذهب مقابل الدولار

كانت الولايات الأمريكية شأنها شأن الدول الأوروبية تتبع المعيار الذهبي، حيث كانت تربط قيمة الدولار بمقدار معين من الذهب كما أنها كانت قادرة على استبدال عملاتها الورقية وعملاتها المعدنية بالذهب، كان هناك مجموعة من أعضاء الكونغرس يؤيدون استخدام الذهب والفضة لدعم الدولار الأمريكي (Pafford, 2015)

كانت مناجم الفضة في الولايات والأقاليم الغربية تسجل إنتاجًا هائلاً من المعدن الفضي. وكان أصحاب هذه المناجم يتطلعون إلى شراء كميات كبيرة من إنتاجهم من قبل الحكومة، وذلك بهدف دعم العملة وتعزيز الاقتصاد.

توقع أصحاب المناجم بأن يكون لهم تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني عن طريق تعزيز قيمة العملة عبر دعم صادرات الفضة. ورأى القادة السياسيون أن استخدام الفضة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الكمية المتاحة من النقد، مما يُسهِّل على الشركات والأفراد الحصول على قروض يُفترض أن زيادة المعروض النقدي تعزز السيولة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تسهيل عمليات الاقتراض وتحفيز النشاط الاقتصادي (Otfinoski, 2011, p. 42)

في عام ١٨٧٨، أقر مؤيدو الفضة قانون بلاند أليسون (Blande Allison) الذي كان يلزم وزارة الخزانة الأمريكية بشراء ما بين ٢ مليون دولار الى ٤ مليون دولار من الفضة شهريًا وتحويلها إلى مسكوكات بنسبة ١٦ – ١ مع الذهب، ببساطة أعلن الكونغرس بقوة القانون أن ١٦ أوقية من الفضة تعادل أوقية واحدة من الذهب، مما أدى إلى تعزيز دور الفضة في النظام النقدي الأمريكي (جوردون، ٢٠٠٨)

فكر الرئيس كليفلاند في تطبيق قانون غريشام (Gresham Law) (Green E. B., 1900) الذي يؤكد على فكرة أن النقود ذات القيمة القليلة تتداول بشكل أفضل عن النقود ذات قيمة أعلى، كليفلاند كان مقتنعًا تمامًا بهذا القانون، إذ كانت قيمة الفضة أقل من قيمة الذهب.

إعتقد كليفلاند أن ذلك سوف يشجع الأفراد على إنفاق الفضة والاحتفاظ بالذهب، لأن العمليات التجارية بالنقود ذات القيمة الأدنى كانت أكثر شيوعًا وتسهل التداول (Ochester, 2004, p. 50)

أحدث مشروع قانون بلاند اليسون، الذي كان يهدف إلى ربط الدولار بالفضة، أضرارًا جسيمة بأموال الحكومة، حيث طالبت الدول الأجنبية والشركات الأمريكية الدفع يكون بالذهب ، مما أدى إلى تقليل المعروض الحكومي.

في محاولة لمقاومة التضخم النقدي، قام الرئيس كليفلاند بتغيير سياسة الإدارة السابقة التي كانت تعتمد على استخدام الذهب كمقياس للسندات أو الأوراق المالية في الإدارة السابقة بقيادة تشستر آرثر (Chester Arthur) (لازم، ٢٠٢٣)كانت السندات يمكن استردادها أو شراؤها بكميات معينة من الذهب لكن عندما قام كليفلاند بتحويل هذه السياسة تأثرت السوق المالية بشكل كبير. أدى التحول إلى زيادة في مخزونات الذهب، وهذا الزيادة ساهمت في تحقيق الاستقرار النقدي (Pafford, 2015, p. 58) بالرغم من الدعم القليل من قادة الكونغرس، أرسل كليفلاند رسالة في كانون الأول ١٨٨٥ دعا فيها إلى إلغاء قانون بلاند اليسون، كان هناك توقعات بأن يستخدم نفوذه لإلغاء المشروع، ولكنه أعلن فيما بعد أنه سيظل خارج تلك المناقشة.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

أسعد تصريحه أنصار الفضة الذين هتفوا في شوارع نيويورك "ديمقراطيون بلا زعيم"، إذ فشلت جميع الجهود المؤيدة لإلغاء القانون وبذلك فشلت جهود كليفلاند في إيجاد حل للعملة الأمريكية (Pafford, 2015, p. 59)

٣- قانون التجارة بين الولايات ١٨٨٧ (Commission Interstate Commerce)

في عام ١٨٨٦ قامت شركات سكك الحديد مثل واباش (Wabash) وسانت لويس (Saint Louis) وباسيفيك (Pacific) بتقديم دعوى قضائية ضد ولاية إلينوي (Illinois) ادعت هذه الشركات أن قانون الولاية الذي ينظم عمليات الشركات، يُنتهك المادة رقم ١، القسم ٨، من الدستور الأمريكي، التي تُمنح الحكومة الفيدرالية حق الرقابة على التجارة بين الولايات، كانت النقطة المركزية في النزاع تتعلق بتوازن السلطات بين الحكومة الفيدرالية والولايات في مجال التنظيم التجاري، أرادت شركات سكك الحديد تحقيق توحيد في التنظيم والتجارة بين الولايات دون تدخل كبير من الولايات الفردية (نوجنت، ٢٠١٦)

استطاعت شركة واباش من الفوز في القضية أمام المحكمة العليا، وبذلك ألغت الاخيرة قانون ولاية إلينوي الذي كان ينظم تنظيم أسعار النقل الدولي عبر سكك الحديد، كما أكدت المحكمة أن الولايات الفردية لا يمكنها تنظيم التجارة الدولية، فضلاً عن ذلك، ألغت المحكمة القوانين المنظمة للسكك الحديد في الولايات الأخرى، تأكيدًا لسلطة الحكومة الفيدرالية في التنظيم الاقتصادي، أصدر الكونغرس رد فعل سريع بتمرير قانون التجارة بين الولايات أو قانون سكك الحديد الإنترستايت (ICC) في شباط ١٨٨٧، وقام الرئيس كليفلاند بتوقيعه (جالبريت، ٢٠٠٨)

كان يحمل العديد من الأحكام لتنظيم السكك الحديدية. من بين هذه الأحكام:

1. رسوم معقولة وعادلة : القانون كان يفرض على شركات سكك الحديد أن تحتفظ برسوم معقولة وعادلة لخدمات النقل.
2. منع الخصومات للشركات الكبرى : يُمنع منح خصومات تفضيلية لشركات الشحن الكبرى مثل شركة ستاندرد أويل، بهدف تحقيق المنافسة العادلة.
3. منع الاحتكار : يُحظر إقامة شركات احتكارية مع شركات الشحن الكبرى، للحفاظ على التنافس في السوق.
4. النشر العلني للرسوم : يلزم القانون شركات سكك الحديد بنشر رسومها ومنعها من رفعها دون إشعار مسبق للعملاء بمدة لا تقل عن عشرة أيام. هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضمان التنظيم والعدالة في قطاع السكك الحديدية وتشجيع المنافسة الصحيحة بين الشركات (مؤلفين، ٢٠١٧)

٤- لجنة التجارة بين الولايات : إنشاء لجنة خاصة بتمرير القانون تكون وفقًا لأحكام القانون:

- **تكوين اللجنة** : اللجنة تتألف من خمسة مفوضين يُعينون من قبل الرئيس كليفلاند بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ.
- مدة التعيين الأولى : المفوضون الأوائل الذين يُعينون بموجب هذا القانون يتم تعيينهم لفترة تبلغ سنتين اعتبارًا من الأول من كانون الثاني ١٨٨٧.
- **تحديد مدة الخدمة للمفوضين اللاحقين** : المفاوضون الذين يخلفون الأوائل يُعينون لمدة تبلغ ست سنوات، وتُحدد مدة خدمة كل منهم بواسطة الرئيس كليفلاند. ومع ذلك، يُعين خلفاء المفوضين لمدد تصل إلى ست سنوات، باستثناء أي شخص يُختار لشغل منصب شاغر، حيث يُعين لمدة تكمل بها المدة المتبقية للمفوض الذي سيخلفه.
- **إمكانية عزل المفوض** : يُجيز للرئيس عزل أي مفوض في حال ثبوت عدم كفائته، أو إهماله لواجباته، أو مخالفته للقوانين في منصبه. هذا يسلط الضوء على ضرورة الأداء الفعّال والالتزام بالواجبات المناطة بالمنصب.
- **تحديد حد أقصى لعدد المفوضين من الحزب السياسي نفسه** : ينص القانون على عدم جواز تعيين أكثر من ثلاثة مفوضين من الحزب نفسه. هذا الإجراء يهدف إلى تحقيق تنوع في التمثيل ومنع التميز لصالح حزب واحد.
- **منع المصالح المتضاربة** : يمنع القانون أي شخص يعمل أو لديه أي علاقة رسمية مع ناقل عام يخضع لأحكامه، أو يمتلك أسهمًا أو سندات خاصة به، أو يحمل أية مصلحة مالية ذات صلة أن يدخل في واجبات المفوض أو يشغل مثل هذا المنصب. هذا يهدف إلى تجنب تعارض المصالح وضمان استقلالية المفوضين.

هذه الآليات كانت جزءًا من هيكلية الرقابة والتنظيم للتجارة بين الولايات، مع تأكيد على استقلالية وفاعلية لجنة التجارة بين الولايات في مهمته ا(Frederick, 1905)

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

تم اختيار أعضاء اللجنة من قبل الرئيس كليفلاند وتمت الموافقة عليهم من قبل مجلس الشيوخ، تكونت اللجنة من: توماس ام. كولي (Cooley .Thomas M) من ولاية ميشيغان، و وليام ر. موريسون (William R. Morrison) من ولاية الينوي، و والتر لـ. براج (Walter L. Bragg) من ولاية ألاباما (Alabama)، و الديس اف. ووكر (Aldece F. Walker) من ولاية فيرمونت (Vermont)، و اغسطس شونميكر (Augustus Schoonmaker) من ولاية نيويورك (Young, 2003, p. 35)

وبذلك اعتبر قانون التجارة بين الولايات القانون الاتحادي الأول لتنظيم القطاع الصناعي الخاص في الولايات المتحدة وهو من أهم الإصلاحات التجارية التي حصلت أثناء المدة الرئاسية للرئيس جروفر كليفلاند.

٤- قانون دوز عام ١٨٨٧ (Dawes act)

كان الأميركيين في القرن التاسع عشر كانوا يتحركون بقوة نحو التوسع السريع والتطور الصناعي. كان لديهم رغبة قوية في امتلاك مزيد من الأراضي للاتفادة منها في أغراض متنوعة مثل زراعة المحاصيل وتربية الماشية لتلبية احتياجات الغذاء والصناعة، وقطع الأخشاب للاستخدام في البناء والصناعات الأخرى، واستخراج المعادن لتلبية احتياجات الصناعة، وكان السياسيون ورجال الأعمال الذين رأوا في ملكية الأراضي القبلية عائقاً أمام التقدم الأميركي، يبحثون باستمرار عن حل لما يسمى بالمشكلة الهندية، وبدأت الادارة في البحث عن الحلول للتخلص من العائق الذي يقف بوجه التوسع الصناعي الأمريكي.

وفي محاولة من الادارة الأمريكية تحت رئاسة كليفلاند تم وضع قانون سمي بقانون دوز أو قانون التخصيص العام، كان هذا القانون بمثابة حل لتحويل التسوية الهندية إلى نظام تخصيص فردي للأراضي، قام عضو مجلس الشيوخ هنري لورنس داوز (Henry Lawrence Dawes) (Mathes, 2012) الذي كان عضوًا يعمل كرئيس للجنة تقسيم المحميات الهندية، بصياغة القانون وتقديمه (مؤلفين، ٢٠١٧، صفحة ١٩١)

خول هذا القانون الحكومة بإجراء استطلاع ودراسة دقيقة للأراضي التي كانت تخص الهنود الأمريكيين.

بعد ذلك؛ سُمح لها بتجزئة تلك الأراضي إلى قطع فردية تمنح للأفراد الهنود بشكل مباشر، بدلاً من تخصيص الأراضي بشكل جماعي للقبائل، وكان الهدف الرئيسي من هذا الإجراء هو:

١- تفكيك الملكية الجماعية للأراضي القبلية وتحويلها إلى ملكيات فردية. سعى القانون إلى إدخال الهنود الأمريكيين في نظام الاقتصاد الرأسمالي عن طريق تخصيص قطع أراضٍ لهم ليصبحوا مزارعين مستقلين. كما فتح الباب أمام الحكومة والمستثمرين لامتلاك أراضٍ كانت تخص القبائل سابقًا، مما ساهم في زيادة التوسع الزراعي والصناعي. على الرغم من أن الهدف الظاهري كان تحسين الأوضاع الاقتصادية للهنود، إلا أن تأثيره الفعلي كان انتزاع الأراضي منهم ودمجها في الاقتصاد الأمريكي، مما عزز من استغلال الموارد الطبيعية لدعم التوسع الصناعي.

٢- دمج الهنود في المجتمع الأمريكي الأبيض، حيث تم التركيز على تحويل الانتماء الفردي وتفكيك هياكل القبائل التقليدية بالتعامل مع الهنود كأفراد، كانت الحكومة تسعى إلى تشجيع التحول من حياة القبيلة إلى نمط حياة فردي يتماشى مع مفهوم المجتمع الأمريكي الأبيض في ذلك الوقت (McDonnell, 1991)

وضع قانون دوز وضع العديد من الأحكام الرئيسية لتنظيم تخصيص الأراضي للهنود الأمريكيين ، ومنها :

١- **تخصيص الأراضي** : وفقًا لقانون داوز، يُخصص ١٦٠ فدانًا من الأرض لكل أسرة، إذا كان هناك أفراد يتجاوزون سن ١٨ عامًا في الأسرة، يُخصص لكل منهم ٨٠ فدانًا إضافية. وفيما يتعلق بالأيتام الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا في الأسرة، يُخصص لكل واحد منهم ٨٠ فدانًا أيضًا (Sacket, 1973)

٢- **شهادة ملكية مؤقتة ووصايا حكومية** : عندما يُخصص للهنود الأمريكيين أرضًا بموجب قانون دوز، يتم إصدار شهادة ملكية نهائية لهم تثبت ملكيتهم لتلك الأرض، ومع ذلك، تظل الحكومة تحتفظ ببعض الوصايا أو الحقوق المؤقتة على تلك الأرض لمدة تصل إلى ٢٥ عامًا، خلال هذه المدة يكون هناك قيود على التصرف في الأرض، مما يعني أن المالكين الجدد لا يمكنهم فعل أي شيء يؤثر بشكل كبير على الأرض، مثل بيعها أو تقسيمها بطرق كبيرة. هذا النهج يهدف إلى ضمان استقرار استخدام الأرض ومنع أية تغييرات كبيرة قد تؤثر على السكان المحليين أو البيئة .

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

٣- **فترة اختيار الأرض** : بموجب قانون دوز يُمنح الهنود الأمريكيين مدة قدرها ٤ سنوات بعد تخصيص الأرض لهم لاختيار القطعة التي يرغبون في امتلاكها، خلال هذه المدة يتعين على الأفراد اتخاذ القرارات بشأن الأرض المخصصة لهم وتحديد المكان الذي يرونه مناسبًا لاحتياجاتهم واستخدامهم المستقبلي، فإذا انتهت مدة الـ ٤ سنوات دون أن يقوموا بالاختيار، تتخذ الحكومة قرارًا بشأن اختيار الأرض لهم (Kelly, 1990)

٤- **منح الجنسية** : أن المخصصين الذين يتم تخصيص لهم أراضٍ وكذلك أي هنود آخرين قرروا الابتعاد عن تقاليد قبائلهم واعتنقوا نمط حياة مدني بعيدًا عن الأسلوب الحياتي التقليدي في القبائل، يُمنحون حقوق المواطنة في الجمهورية.

وبذلك دافع كليفلاند عن هذا القانون ووقع عليه في ٨ شباط ١٨٨٧ (Sacket, 1973, p. 7)

٥- **قانون سكوت** ١٨٨٨ (Scott Act)

وضع قانون استبعاد الصينيين نتيجة لعدة عوامل وظروف اجتمعت في تلك المدة. من بين الأسباب:

١-**الضغوط الاقتصادية:** كان هناك توتر اقتصادي في الولايات المتحدة، وخاصةً في الولايات الغربية، حيث كان العمال الصينيين يُشاهدون على أنهم يقبلون على الأجور المنخفضة، مما أثار قلق العمال الأمريكيين الآخرين.

٢- **التوتر العرقي والثقافي:** زاد التوتر العرقي بين الأمريكيين والصينيين في ظل الهجرة الصينية المتزايدة، وكانت هناك مخاوف بشأن التأثير الثقافي والاقتصادي للصينيين في المجتمع الأمريكي (Landman, 2007)

ونتيجة لتصاعد العداء والانتقادات تجاه المهاجرين في تلك المدة وخصوصاً المهاجرين الصينيين، وتعرضهم للمذابح ومنها مذبحة روك سبرينغز (Rock Spring) التي حدثت في ٥ أيلول ١٨٨٥ وعدت اسوأ مذبحة يتعرض لها الصينيون في تلك المدة قتل فيها ٢٨ صيني، بدأ الكونغرس بالبحث عن حل للاضطهاد الصيني ، وفي عام ١٨٨٨ قدم ممثل ولاية بنسلفانيا (Pennsylvania) وليام لورنس سكوت (William Lawrence Scott) (Soennichsen, 2011)قانوناً يهدف إلى توسيع القيود المفروضة على المهاجرين بشكل عام وخاصةً على المهاجرين الصينيين (McCunn, 1996)

وفي حين كان قانون الاستبعاد الصيني الصادر عام ١٨٨٢ وضع عدة شروط لدخول الصينيين الولايات المتحدة ومنها امتلاكهم عقار او مبلغ مالي كبير أو قرابة من الدرجة الاولى بمولود امريكي او لغرض الدراسة، جاء قانون سكوت ليلغي كل هذه الشروط، وقد صدر القانون في ١٣ أيلول ١٨٨٨ وتم الموافقة عليه من قبل الرئيس كليفلاند في ١ تشرين الأول من العام نفسه، بموجب هذا القانون منع دخول الصينيين للولايات المتحدة تحت أي سبب على ان ينفذ امر استبعادهم في الحال وبدون اي مهلة زمنية (Landman, 2007, p. 366)

الخاتمة

واجه الرئيس كليفلاند خلال الدورة الرئاسية الأولى ١٨٨٥-١٨٨٩ تحديات كبيرة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت تحتاج إلى استجابة فعّالة إلا أنه بسبب شخصيته ورزانته استطاع من مواجهة هذه التحديات حيث استطاع كليفلاند خلال رئاسته من تحقيق عدة أمور منها:

١- **التحفظ المالي** : يُشدد على دعمه للتحفظ في الإنفاق الحكومي ومحاولته لتقليل الديون الوطنية.

٢-**النزاهة ومكافحة الفساد** : يعد من رؤساء الولايات المتحدة الذين حاولوا تحسين نظام الادارة عن طريق مكافحة الفساد والمحسوبية.

٣- **سياسة الحرية الاقتصادية** : كان يدعم الحرية الاقتصادية والتقليل من التدخل الحكومي في الاقتصاد.

٤- **منع التمييز العرقي** : استطاع كليفلاند نوعاً ما من تهدئة الخلاف بين البيض والهنود وذلك بدمج الفريقين في الوظائف والتعليم وجعلهم يتواصلون مع بعضهم البعض.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

المصادر

ابراهيم محمد سليمان. (2012). *الحزب الجمهوري ودوره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية (1854-1867)*. جامعة ديالى.

الهاشمي، حيدر طالب حسين. (٢٠٠٦). *الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١-١٨٦٥*. بغداد: كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد.

أودو زاوتر. (2006). *رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1789 حتى اليوم* (المجلد الطبعة الاولى). لندن: دار الحكمة.

تشارلز تاونزند. (٢٠١٤). *الارهاب (Terrorism)*. (محمد سعيد طنطاوي، المترجمون) القاهرة: مؤسسة هنداوي.

تقوى، علي رضا. (٢٠١٧). *مستعمرة ماساشوستس ودورها الديني والثقافي والسياسي ١٦٢٠ - ١٧٧٦*. بغداد: الجامعة المستنصرية, كلية التربية.

جون ستيل جوردون. (٢٠٠٨). *امبراطورية الثروة (التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية)*. الكويت: عالم المعرفة.

جون كينيث جالبريت. (٢٠٠٨). *تاريخ الفكر الاقتصادي*. (أحمد فؤاد بلبع، المترجمون) الكويت: عالم المعرفة.

دوريان لينسكي. (٢٠٢١). *وزارة الحقيقة (The Ministry of Truth)*. (نادر اسامة، المترجمون) الكويت: دار كلمات.

راتنز روزنهاغن، جنيفير. (٢٠٢٢). *نيتشة الأمريكي*. (حنين يعكوب، المترجمون) دار بغدادي.

فاطمة سعد لازم. (٢٠٢٣). *الولايات المتحدة الأمريكية في عهد تشستر آرثر ١٨٨١-١٨٨٥. دراسة تاريخية*. بغداد: الجامعة المستنصرية.كلية التربية.

مجموعة مؤلفين. (٢٠١٧). *الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة في التطور التاريخي خلال القرن التاسع عشر)*. عمان: دار الأيام.

هديل عبد الجواد حسن. (٢٠١٨). الحزب الديمقراطي الامريكي ودوره في الحياة السياسية 1828 - 1849.

هوارد زن. (2005). *التاريخ الشعبي للولايات المتحدة* (الإصدار ط. 1). (شعبان مكاوي، المترجمون) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

والتر نوجنت. (٢٠١٦). *الحركة التقدمية في أمريكا*. (مروة عبد الفتاح شحاتة، المترجمون) القاهرة: مؤسسة هنداوي.

References

Al-Hashimi, H. T. H. (2006). *The American Civil War (1861–1865)*. Baghdad: Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad.

Batchelder, D. (2008). *As Presidential Trivia Fact Book*. Canada: Hammond World Atlas Corporation.

Bergh, A. E. (1909). *Letters and Addresses of Grover Cleveland*. New York: The Unit Book Publishing Co.

Brent, L. (2003). *Chicago*. Chicago: Heinemann Library.

Buckley. (2011). *Anarchism*. Minnesota: ABDO Publishing Company.

Clarke, W. H. (1888). *The Civil Service Law: A Defense of Its Principles with Corroborative Evidence from the Works of Many Eminent American Statesmen*. New York: C.T. Dillingham.

Davis, T. (2011). *The New Big Book of U.S. Presidents*. Philadelphia.

Doherty, A. C. (2003). *The Thirteen Colonies: New Jersey*. New York: Facts On File.

Dorman, F. (1998). *Twenty Families of Color in Massachusetts: 1742–1998*. Boston, MA: New England Historic Genealogical Society.

Ellen, C. N. (2003). *Encyclopedia of Tariffs and Trade in U.S. History (Vol. 1)*. London: Greenwood Press.

Frederick, J. N. (1905). *The Law of Interstate Commerce and Its Federal Regulation*. Chicago: T. H. Flood and Co.

Galbraith, J. K. (2008). *The History of Economic Thought*. (A. F. Balbaa, Trans.). Kuwait: Alam Al-Ma'arifa.

Gannett, H. (1905). *The Origin of Certain Place Names in the United States*. Washington.

George, B. S. (1985). *Civil Service Reform Versus the Spoils System*. New York: John B. Alden.

Gil, T. (2011). *History of American Presidential Elections 1789–2008 (Vol. 4)*. New York: Facts On File.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

Glasson, H. W. (1918). *Federal Military Pensions in the United States*. New York: Oxford University Press.
Gordon, J. S. (2008). *Empire of Wealth: The Epic History of American Economic Power*. Kuwait: Alam Al-Ma'arifa.
Grady, J. R. (1892). *The Life and Public Service of the Great Reform President Grover Cleveland, to Which is Added the Life and Public Services of Adlai E. Stevenson*. New York: W. J. Holland.
Green, E. B. (1900). *Shakespeare and Goethe on Gresham's Law and the Single Gold Standard*. Tennessee: MacGowan & Cooke Printers.
Green, J. (2007). *Death in the Haymarket: A Story of Chicago – The First Labor Movement and the Bombing That Divided Gilded Age America*. New York: Anchor Books.
Grossman, L. (1976). *The Democratic Party and the Negro: Northern and National Politics 1868–92*. Urbana: University of Illinois Press.
Hassan, H. A. J. (2018). *The American Democratic Party and Its Role in Political Life (1828–1849)*.
Hirsch, D. M. (1969). *William C. Whitney: Modern Warwick*. Hamden: Archon Books.
Hollister, G. H. (1855). *The History of Connecticut, from the First Settlement of the Colony to the Adoption of the Present Constitution*. New Haven: Durrie and Peck.
Horn, S. (1960). *The Cabinet and Congress*. New York: Columbia University Press.
Ibrahim, M. S. (2012). *The Republican Party and its Political Role in the United States of America (1854–1867)*. University of Diyala.
Jeffers, P. H. (2002). *An Honest President: The Life and Presidencies of Grover Cleveland*. New York: Perennial.
Joanne, R. (1994). *The Tariff Question in the Gilded Age: The Great Debate of 1888*. University Park: Pennsylvania State University Press.
Johnson, R. (2007). *A Funny Thing Happened on the Way to the White House: Foolhardiness, Folly, and Fraud in Presidential Elections from Andrew Jackson to*. New York: Barnes and Noble.
Kelly, C. L. (1990). *Federal Indian Policy*. New York: Chelsea House.
Kent, Z. (1988). *Encyclopedia of Presidents: Grover Cleveland: The Twenty-Second and Twenty-Fourth President of the United States*. Chicago: Children's Press.
Korzi, J. M. (2004). *A Seat of Popular Leadership: The Presidency, Political Parties, and Democratic Government*. Amherst: University of Massachusetts Press.
Kovler, B. P. (1992). *Democrats and the American Idea*. Washington, D.C.: Center for National Policy Press.
Landman, H. J. (2007). *Chew Heong V. United States: Chinese Exclusion and the Federal Courts*. National Council for the Social Studies.
Lazim, F. S. (2023). *The United States of America During the Chester Arthur Era (1881–1885): A Historical Study*. Baghdad: Al-Mustansiriyah University, College of Education.
Lederer, R. (2009). *Presidential Trivia: The Feats, Fates, Families, Foibles, and Firsts of Our American Presidents*. Canada: Gibbs Smith.
Lewis, T. (2015). *Washington: A History of Our National City*. New York: Basic Books.
Lynskey, D. (2021). *The Ministry of Truth*. (N. Osama, Trans.). Kuwait: Dar Kalimat.
Mathes, V. S. (2012). *Divinely Guided: The California Work of the Women's National Indian Association*. Lubbock: Texas Tech University Press.
McCunn, R. (1996). *Chinese American Portraits: Personal Histories 1828–1988*. Seattle: University of Washington Press.
McDonnell, A. J. (1991). *The Dispossession of the American Indian 1887–1934*. Bloomington: Indiana University Press.
McFeely, S. W. (1991). *Frederick Douglass*. New York: Norton.
Messer-Kruse, T. (2012). *The Haymarket Conspiracy: Transatlantic Anarchist Networks*. Urbana: University of Illinois Press.
Multiple Authors. (2017). *Political Parties in the United States of America: A Study in Historical Development During the 19th Century*. Amman: Dar Al-Ayyam.
Muzzey, D. S. (1934). *James G. Blaine: A Political Idol of Other Days*. New York: Dodd Mead and Company.
Newberry, F. (1908). *A Life of Mr. Garland of Arkansas*. New York.

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906

Nugent, W. (2016). *The Progressive Movement in America*. (M. A. F. Shehata, Trans.). Cairo: Hindawi Foundation.
Ochester, B. (2004). *Grover Cleveland: America's 22nd and 24th President*. New York: Press Library.
Ogilvie, J. S. (1982). *Life and Death of Jay Gould, and How He Made His Millions*. New York: Arno Press.
Otfinoski, S. (2011). *Presidents and Their Times: Grover Cleveland*. New York: Marshall Cavendish Benchmark.
Pafford, J. (2015). *Cleveland: The Forgotten Conservative*. Washington: Regnery History.
Parker, F. G. (1909). *Recollections of Grover Cleveland*. New York: The Century Co.
Petersham, M. (1953). *Story of the Presidents of the United States of America*. London: The Macmillan Company. 59
Ratners-Rosenhagen, J. (2022). *American Nietzsche*. (H. Yaqub, Trans.). Dar Baghdadi.
Taqwa, A. R. (2017). *The Massachusetts Colony and Its Religious, Cultural, and Political Role (1620–1776)*. Baghdad: Al-Mustansiriyah University, College of Education.
Townsend, C. (2014). *Terrorism*. (M. S. Tantawi, Trans.). Cairo: Hindawi Foundation.
Zaouter, O. (2006). *Presidents of the United States of America from 1789 to the Present (1st ed.)*. London: Dar Al-Hikma.
Zinn, H. (2005). *A People's History of the United States (1st ed.)*. (S. Makawi, Trans.). Cairo: Supreme Council for Culture.

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.906